

إنعاش التوظيف يعكس تحولات قوية في سوق العمالة

بقلم جون ليبسكي

وجيمس غلاسمان

يمكن القول إن جون ليبسكي وجيمس غلاسمان هما الندان النظيران لهما مرشّتاين وزودجرز في علوم اقتصاد السوق. ليبسكي، الذي يشغل منصب كبير الاقتصاديين في جي بي مورغان تشيس، يكتب بشغف وولع عن التجربة العالمية لرأس المال. فهو يجمع إلى جانب علمه الغزير بالاقتصاد الشجاعة اللازمة لتناول الموضوع من جوانبه كافة ويستوعبه ويحلّله. أما غلاسمان، الذي يرأس المجموعة الاقتصادية في جي بي مورغان تشيس، فهو النظير الذي يمتاز بالدقة الماثلة لدقة رودجرز - في التحليل الدقيق وفي الاهتمام بأدق التفاصيل، وبما ينسجم مع اندفاع ليبسكي الجازم. وإذا نظرنا إليهما كل بمفرده فكلاهما رائعان، وإن اجتمعا معاً فإنهما يقدمان مقطوعة موسيقية اقتصادية رائعة. في هذا الفصل يتناولان موضوع التوظيف، الذي يحتل الموقع الأول في اهتمامات الجميع.

انتقلت احتمالات التوظيف إلى قمة الأولويات في أجندات السياسة المحلية خلال النصف الثاني من عام 2003 وظلت في هذا الموقع منذ ذلك الحين. بيد أن تطورات سوق الوظائف التي شهدتها عام 2004 وما بعده سوف تؤثر في

تصورات المستثمرين حول الأداء الاقتصادي للولايات المتحدة وسوف تؤثر هذه التطورات نفسها في سياسة "الاحتياطي الفدرالي"، لا سيما وأن سوق العمالة يشكل عامل ضغط على الموارد المحلية وبالتالي في احتمالات أخطار التضخم. وعلاوة على ذلك، يتيح لنا أداء سوق العمالة دليلاً إرشادياً هاماً يوضح حجم وأهمية التغيرات الهيكلية التي حدثت في الاقتصاد الأمريكي خلال العقد المنصرم من السنين.

وغني عن القول إن أية تصورات تتعلق بصحة وعافية سوق الوظائف في أية دولة تتأثر كثيراً بعاملين اثنين هما سرعة التوظيف الصافي ومعدلات البطالة. فالتوظيف الصافي يشير إلى أن النمو الاقتصادي يسير بسرعة تفوق الزيادة في الإمكانيات الإنتاجية للاقتصاد. ومن حيث التعريف يمكن تلبية حاجة النمو في الإنتاج الذي يقل عن المعدل الضمني لنمو الإنتاجية في الاقتصاد دون إضافة عمال جدد. ومن هذا المنطلق فإنه بغية ضمان أن يجد الداخلون الجدد إلى سوق العمالة عملاً يجب أن ينمو الاقتصاد بسرعة تعادل في حدها الأدنى سرعة النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي، الذي تبلغ سرعته حالياً حوالي 4 بالمائة سنوياً. لكن إيجاد العمل لأولئك العاطلين عن العمل حالياً يقتضي سرعة في النمو أكبر من الإمكانيات.

تؤثر توجهات التوظيف الصافي كثيراً في أية تصورات تتعلق بالقوة الإجمالية للاقتصاد. لكن التوظيف الصافي ليس شرطاً مسبقاً لزيادة دخل العمالة. لذلك فإن النمو الصافي للوظائف ليس دليلاً واضحاً لمؤشرات الطلب مثل الإنفاق الاستهلاكي. وعموماً فإن التغيرات الحاصلة في معدلات الأجور وفي وسطي عدد ساعات العمل أكثر أهمية من التوظيف الصافي في تحديد توجهات الدخل للأسرة.

إضافة لذلك فإن نوعية الوظائف الجديدة هي أيضاً تصنع التصورات

العامة بخصوص صحة وعافية سوق الوظائف في الولايات المتحدة. عندما تزايدت سرعة التوظيف الجديد انتقلت مشاعر القلق نحو نوعية الوظائف الجديدة ونحو توجهات تعويضات العمالة. وبرغم ما يؤكد بعض المحللين في وول ستريت بأن الوظائف الجديدة في معظمها هي وظائف ذات جودة منخفضة وذات أجور متدنية - وأن العولة تخيف وتزعج القوة من الطبقة الوسطى - إلا أن الحقائق تشير إلى ما هو غير ذلك. وبحسب إحصاءات مكتب إحصاء العمل فإن معظم الوظائف الجديدة التي أضيفت خلال العام المنصرم - حيث كانت في البناء وفي الخدمات التخصصية وفي الوظائف الاستشارية - كانت من الأصناف ذات الأجور فوق الأجر الوسطي. وفي الوقت نفسه تركز فقدان الوظائف بشكل غير متكافئ في المعامل التي يبلغ وسطي الأجور فيها دون الأجر الوسطي.

وعموماً فإنه من السابق لأوانه التوصل إلى استنتاج مؤكد بأن العولة قد يكون لها أثر محتمل على طبيعة سوق الوظائف في الولايات المتحدة. ومع أن الاقتصاد قد أخذ بالاتساع منذ أواخر العام 2001، إلا أن التوظيف الصافي لم يبدأ إلا في أواخر العام 2003. وواقع الحال إن التوظيف الحالي ربما يقل بنحو 3ر5 إلى 7 ملايين وظيفة عما يمكن وصفه بالتوظيف الكامل طبقاً لتوقعات عديدة مستقلة. زد على ذلك أن النمو القوي في الإنتاجية يظل المسار الذي يحمل الوعد الأفضل لتحسين جودة الوظائف. ومع ذلك قد تكون المكاسب الجيدة في الإنتاجية عاملاً مثبطاً في الدورة الأولى للتوظيف الصافي، على الرغم من أن هذه المكاسب قد تسهم على المدى البعيد في نمو تعويضات العمل.

ومن المهم القول إنه بالإضافة إلى التوظيف ونوعية الوظائف أو التوجهات الخاصة بالأجور فإن معدل البطالة له دور أيضاً في تكوين التصور العام حول صحة وعافية سوق التوظيف، وبالتالي التصور العام حول الاقتصاد بمجمله. ولكن يبدو أن التغييرات في معدلات البطالة قد ازدادت حتى بات تفسيرها

عسيراً، ذلك أن مشاركة قوة العمل قد أمست أكثر حساسية للتوجهات الاقتصادية الكبرى مما كان عليه الحال سابقاً، وهذا يعني أن معدلات البطالة قد صارت تعكس بمزيد من الوضوح اعتبارات العرض والطلب على السواء، وهذا ما لم يكن عليه الحال سابقاً.

وبطبيعة الحال قد يكون المعدل المستقر أو المرتفع للبطالة مؤشراً لقوة سوق التوظيف - هذا إذا كانت توقعات التحسن في النمو تشجع الداخلين الجدد إلى سوق الوظائف. وبالمقابل، قد تكون المعدلات المنخفضة للبطالة مؤشراً للضعف الاقتصادي إذا خرج من سوق الوظائف عدد كاف من العمال الذين أحسوا بالإحباط. ومع أن هذه الاحتمالات قد عرفت في الماضي إلا أنها تبدو قد حظيت بمزيد من الاهتمام في السنوات القليلة الماضية، ذلك أنها تعكس مزيداً من حساسية عرض العمل لشروط سوق العمل.

المكاسب في الإنتاجية تعني الحاجة إلى المزيد من النمو لتحفيز التوظيف الجديد

كان الجدل العام حول سوق الوظائف يركز حتى وقت قريب على ما يمكن تسميته "الانتعاش دون وظائف جديدة". وهذا هو اللغز المحير، كيف أمكن ازدياد الإنتاج بهذه السرعة الكبيرة دون أن تتيح وظائف جديدة؟ وقد تركز الاهتمام في هذا الجدل على "البحث عن مصادر خارجية" - أو "التوجه نحو الأماكن البعيدة عن الشاطيء" - باعتبارها المتغير الرئيسي الذي يحد من قوة نمو الوظائف في الولايات المتحدة. وأشارت بعض الآراء الأخرى إلى أن ارتفاع تكاليف العمالة - وبخاصة تكاليف الإعانات المالية المقدمة للعمال - كانت سبباً في إبطاء التوظيف الجديد. لكن التفسير الأهم لهذه الحالة يكمن في موقع آخر. وتحديداً في الرأي القائل إن إجمالي التوظيف لن يزداد إلا إذا كانت سرعة النمو أكبر من قدرة الشركات على رفع وتيرة إنتاجيتها. ومن هذا المنطلق، فإن معدل "الحاجز" أمام نمو الوظائف - أي المعدل الأدنى لنمو الناتج المحلي الإجمالي اللازم لإنتاج

مكاسب صافية في الوظائف - سوف يتغير مع مرور الزمن وذلك اعتماداً على مدى نجاح الشركات في تحسين إنتاجيتها.

وواقع الأمر إن هذين التفسيرين لضعف نمو التوظيف - أي التوجه نحو الأماكن البعيدة عن الشاطئ وارتفاع تكاليف العمالة - يمكن استبعادهما من كونهما عاملين مؤثرين في ذلك اللغز الخاص بالانتعاش دون وظائف. فالبحث عن مصادر خارجية للعمالة لا يفسر وجود تلك الفجوة بين الناتج المحلي والتوظيف ذلك أن الإنتاج الحاصل من توظيف عمال قادمين من أماكن بعيدة عن الشاطئ لا يضيف شيئاً للناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة - أي الإنتاج "المحلي" - بل هو يدخل في تصنيف المستوردات. وكذلك الأمر لا يشكل ارتفاع تكاليف العمالة - أو تلك الناجمة عن ارتفاع تكاليف الإعانات الصحية المقدمة للعمال - عقبة أمام التوظيف الجديد. ومع أن تكاليف هذه الإعانات تتزايد سريعاً إلا أن مكتسبات الأجور آخذة بالتباطؤ.

ونتيجة لتباطؤ مكتسبات الأجور أخذت المكتسبات الإجمالية لتعويضات العمالة تتجه نحو الاعتدال في عام 2003. بيد أن الواقع يشير إلى أن مكتسبات تعويضات العمالة قد تباطأت برغم تسارع النمو الاقتصادي. وبالتالي انخفضت كلفة وحدة العمل، وهذا يعني أن حافز الشركات لزيادة إجمالي الوظائف لديها قد تعزز. وحيث أن الهوامش الربحية في الشركات قد اقتربت من أعلى معدلاتها في أواخر عام 2003 فقد كانت الرسالة التي أطلقها السوق إلى الشركات تفيد بأن من الممكن زيادة الأرباح من خلال توسيع الأعمال وزيادة التوظيف.

يشير واقع الأمر إلى أن نمو الإنتاجية في الولايات المتحدة خلال ما يقرب من عقد من السنين قد تزايد بصورة متسارعة، وهذا ما يشير بالتالي إلى أن الشركات قد حسنت فاعليتها على نحو أكثر من السابق. ويبدو جلياً الآن أن الإنتاجية تتزايد بمعدل سنوي قدره 3 بالمائة زيادة عن التوجه العام، وهو معدل

يعادل ثلاثة أضعاف السرعة التي كانت تعد نموذجية اعتباراً من أواسط عقد السبعينيات وحتى منتصف عقد التسعينيات من القرن المنصرم. وحيث أن قوة العمالة الأمريكية تنمو وفق التوجه العام بمعدل 1 بالمائة سنوياً - وهو معدل يتوقع له أن يستمر على هذا النحو في السنوات القادمة - فإن احتمالات نمو الاقتصاد الأمريكي اليوم هي ضعف ما كان عليه الحال خلال تلك الفترة من السنين الممتدة من السبعينيات وحتى التسعينيات. وهذا يعني أن بمقدور الاقتصاد الأمريكي أن يزيد الإنتاج بمعدل 4 بالمائة سنوياً على وجه التقريب مقابل المعدل السابق في تلك الفترة والبالغ 2 بالمائة.

وفي هذه الظروف ليس مستغرباً القول إن نمواً أكثر سرعة في الإنتاج أمر مطلوب اليوم لتحفيز التوظيف الجديد مقارنة مع الفترة السابقة.

الطلب المحلي يسرّع الإنتاجية فيمهد الطريق أمام استعادة الوظائف عافيتها يعتمد النمو في الوظائف الجديدة على توسع أعمال الشركات. وتوسع هذه الأعمال يعتمد أساساً على ثلاثة أركان هي نمو الطلب وتنامي الأرباح وتوفير التمويل. وقد كانت هذه العناصر الثلاثة متوفرة من بداية العام 2004، حين كانت الشركات الأمريكية واثقة من استدامة هذه العناصر. ونتيجة لذلك بات من المرجح أن يتسارع نمو صافي الوظائف، وبالتالي يصل إلى تحقيق سرعة في النمو فوق المعدل السائد (أي، تكون كافية لخفض معدل البطالة).

أما القول إن الإنتاج قد ازداد لبعض الوقت - بدءاً من بضعة أسابيع أعقبت أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عام 2001 - فهو قول فيه الكثير من التوهم. ومع أن حصول نمو في تلك الفترة، إن كان قد حصل، أمر يدعو للإعجاب - وبخاصة في ظل وجود إجماع في الرأي بأن الاقتصاد سوف يصاب بركود نتيجة للخسائر التي لحقت بسوق الأوراق المالية وجراء الهجمات الإرهابية

- إلا أن تزايد الإنتاج لفترة عام ونصف العام لم يكن مواكباً لإمكانات النمو الاقتصادي. أمام هذا التباطؤ والركود اتخذ صناع السياسة في الولايات المتحدة خطوة غير مسبوقة تجمع بين الحوافز النقدية وحوافز الميزانية.

في هذا الإطار سلك "مصرف الاحتياطي الفدرالي" مسلكاً كان شائعاً استخدامه في حالات الركود الاقتصادي السابقة: فقد خفض سعر(*) الأموال الفدرالية(**) لتصبح مماثلة للمعدل الأساسي للتضخم. وبهذه الحالة انخفض هذا السعر إلى 1 بالمائة، ليعكس الهدف الذي ينشده المصرف الفدرالي في الوصول إلى سعر الصفر الحقيقي لهذه الأموال في سياق أقل معدل للتضخم لفترة تزيد عن أربعين عاماً. والآن ونحن ننظر إلى ما حدث في الماضي، يمكن القول إنه ليس ثمة شك بأن ما فعله المصرف الاحتياطي الفدرالي قد ساعد في ازدياد الطلب من خلال التأكيد على قيمة الأرصدة. لكن قطاع الأعمال هو الذي شعر مباشرة بنتائج ما قام به المصرف الاحتياطي الفدرالي، حيث انعكس ذلك على وضعية صافي المديونية لهذا القطاع.

(*) الأموال الفدرالية Fed Funds: هي قروض غير مضمونة بأموال متوفرة فوراً من الأرصدة الزائدة في "حساب الاحتياطي" الموجود في مصارف الاحتياطي الفدرالي. وهي من الناحية الفنية ليست مقترضات، بل مشتريات من الاحتياطي المصرفي. فالمصرف الذي يقدم الأموال الفدرالية يبيع هذه الأموال والمصرف المتلقي لهذه الأموال يشتريها من المصرف البائع. ورغم أن عمليات بيع الأموال الفدرالية تتم على أساس من يوم ليوم إلا أن بعض هذه العمليات يمكن تداولها لفترات أطول وتسمى عندئذ "أموال فدرالية لأجل". وقد يستخدم مصطلح "الأموال الفدرالية" ليعني الأموال المتاحة من فريق إلى آخر من أجل الاستخدام الفوري. لذلك يمكن وصف بعض الصفقات بأنها "قابلة للدفع بأموال فدرالية".

(**) سعر الأموال الفدرالية Fed Funds rate: وهي السعر المدفوع في السوق البييني للمصارف لقاء شراء الأرصدة الزائدة في الاحتياطي. وحيث إنه سعر الفائدة المدفوع لقاء أموال فدرالية على أساس من يوم ليوم، فهي أيضاً سعر الفائدة الرئيس في أسواق النقد، وهي أيضاً سعر الفائدة القياسي لأية ترتيبات أخرى للائتمانات قصيرة الأجل. وحيث إن سعر الأموال الفدرالية يعاد تسعيره في كل مداولة، فهو السعر الأكثر حساسية في أسواق النقد ولذلك تخضع لمراقبة دقيقة جداً من مجلس الاحتياطي الفدرالي.

(المترجم عن Barron's Dictionary of Banking Terms).

برغم أن تجاوز المصرف الفدرالي للركود وما تلاه من فترة كان فيها معدل النمو أقل من التوجه العام أمر عادي من حيث التوصيف إلا أن سرعة ومدى رد الفعل المالي كان أمراً غير مسبوق. فبالإضافة إلى فعل ما يمكن أن نسميه "المهدئات التلقائية" كانت التخفيضات الضريبية الاستثنائية وارتفاع معدلات الإنفاق سبباً في حدوث "قوة دفع مالية" تقدر بنحو 3-4 بالمائة تقريباً من إجمالي الناتج المحلي للفترة الواقعة بين عامي 2001 و 2004 - وهو أعلى معدل في ارتفاع الوتيرة المالية الاستثنائية لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وكانت نقطة البداية فائضاً مالياً يعادل 3 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2000 وعجزاً مالياً بلغ حده الأقصى 3,6 بالمائة أو أكثر قليلاً من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2004. وعلى سبيل المقارنة، تجدر الإشارة إلى أن هذا العجز بلغ أكثر من 5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في منتصف عقد الثمانينيات من القرن الماضي وذلك في أعقاب التخفيضات الضريبية التي حصلت في مطلع ذلك العقد من السنين مع أن "قوة الدفع المالية" في ذلك الحين كانت متواضعة.

لكن تلك الاستعادة السريعة للنمو الإيجابي في الناتج المحلي الإجمالي مع حلول العام 2002 - والتي شجعته سياسة التوسع - لم ينجم عنها مباشرة مكاسب في صافي الوظائف. والمعلوم أن الشركات لا تعمل على توظيف موظفين جدد إلا إذا كانت على ثقة بأن ثمة تحسناً في الأعمال وهي أيضاً لا تلجأ لتوظيف جديد إلا إذا وجدت أن مبيعاتها تتزايد بسرعة أكبر من قدراتها على رفع وتيرة إنتاجية ما لديها من قوة عمل. أو بعبارة أخرى، إن الشركات لا تستخدم الموظفين الجدد إلا حين يتيح لها هذا الخيار إمكانيات كبيرة في الأرباح. وعموماً، يحدث هذا الأمر إذا كان النمو في الطلب النهائي أكبر من النمو في الإنتاجية وفق التوجه العام.

وكان علينا أن ننتظر حتى منتصف العام 2003 حين حقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً تجاوز 3 بالمائة على أساس سنة بعد أخرى. لذلك ليس مستغرباً ألا يبدأ نمو صافي الوظائف حتى ذلك التاريخ. لذلك، أمام تزايد ثقة الشركات إزاء استدامة النمو في الطلب - كما تدل على ذلك المعلومات المؤكدة الواردة في دراسات استطلاعية قام بها مدراء المشتريات في قطاع الشركات التصنيعية وقطاع الشركات غير التصنيعية - ليس مستغرباً أيضاً أن يبدأ التوظيف تسارعه في مطلع العام 2004.

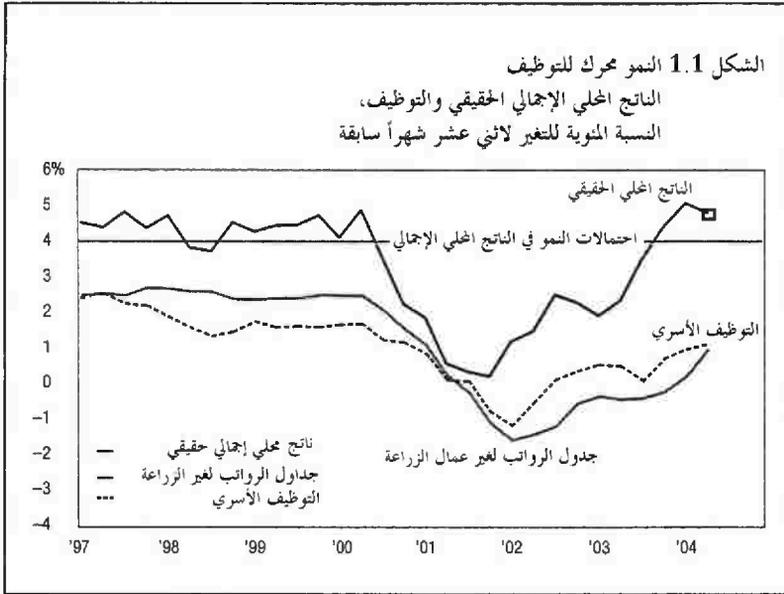
ومن هذا المنطلق، يمكن القول إن الشروط المسبقة لمكاسب في الوظائف لم تتحقق إلا في النصف الثاني من العام 2003، حيث كان النمو السنوي في الطلب النهائي يفوق كثيراً الزيادة في الإنتاجية فوق توجهها العام. وفي ذلك الحين وطبقاً للتوقعات حصل تحول إيجابي في نمو صافي التوظيف في الولايات المتحدة لأول مرة منذ العام 2000. لكن هذه المكاسب في التوظيف لم تتبلور حتى ذلك التاريخ في قطاع الصناعات الذي تعرض لأزمة شديدة.

توجد دوماً درجة من الشكوكية وعدم التيقن بخصوص أي الإجراءات التي يمكن لها أن ترسم بدقة تطورات سوق التوظيف. والمصدران الرئيسان لذلك هما دراسة جداول الرواتب الرسمية (وهي دراسة لأرباب العمل تقيس العدد الإجمالي للوظائف المدنية) والدراسة الأسرية (وهي دراسة تقيس العدد الإجمالي للأفراد الموظفين). تعد الدراسة الأسرية عادة مفضلة على التعداد المستند إلى دراسة الشركات (انظر الشكل 1.1). يعكس هذا النمط شمول هذه الدراسة على الأفراد الموظفين ذاتياً. وعلاوة على ذلك قد لا تتضمن دراسة جداول الرواتب التوظيف الجديد في الشركات الصغيرة والشركات المبتدئة.

وحيث إن الإنتاج قد حقق نمواً في العام 2004 قدره 4 بالمائة، ومن المتوقع له أن يستمر على هذا النحو فوق التوجه العام لسنوات عدة فإن إجمالي

الوظائف سوف يحقق نمواً على أساس دائم حتى لو بقي النمو في الإنتاجية سريعاً نسبياً - كما هو متوقع - وبقية هوامش الأرباح عالية.

"المكاسب في الإنتاجية" هي عبارة لبقعة تعني خفض التكاليف. وعلى هذا الأساس فإن الفترات التي تحصل فيها مكاسب في الإنتاجية على نحو سريع غير معتاد تعكس عادة فترات يحصل فيها تقدم ملموس في التكنولوجيا أو دورة مبكرة في مكاسب بالإنتاج تعقب فترة تباطؤ تقوم فيها الشركات بتخزين الموارد انتظاراً لتحسن في الطلب. وعلى أية حال، فإن المكاسب في الإنتاجية تعكس عادة ضغوطاً مالية على الشركات في سبيل تحسين ربحيتها.

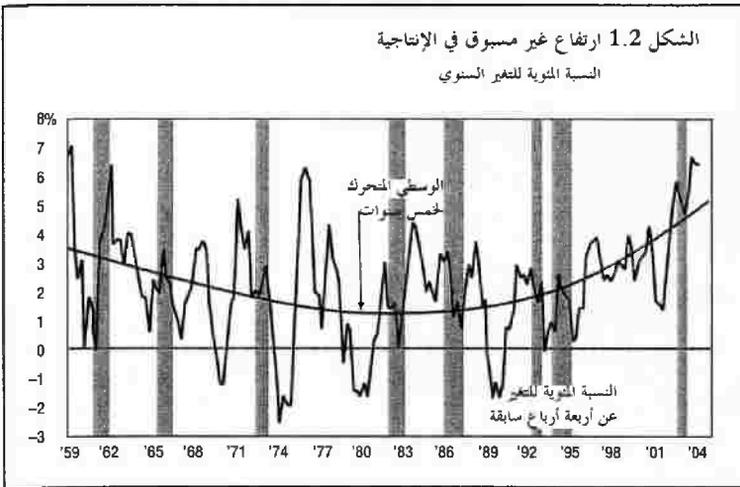


المصدر: وزارة التجارة ووزارة العمل في الولايات المتحدة

كانت المكاسب في الإنتاجية منذ انتهاء فترة الركود عام 2001 إيجابية بصورة لم يتوقعها أحد. حيث وصلت إلى معدل سنوي قدره 5-6 بالمائة سنوياً - وهي زيادة كبرى عن المعدل العام للمكاسب - قبل حصول الركود (انظر الشكل

2.1). يبدو أن الأسباب الكامنة لهذا النمو المتسارع في الإنتاجية تعكس بشكل مباشر أو غير مباشر استثماراً كبيراً في تكنولوجيا المعلومات لفترة استمرت لعقد من السنين أو يزيد. لكن عوامل الدورة الاقتصادية لهذه الدورة قد أفرزت مكاسب حقيقية في الإنتاجية أكثر قوة وذلك نتيجة الجهود المبذولة في سبيل تحسين الفاعلية والربحية في سوق عالمي تتزايد فيه التنافسية. وبطبيعة الحال، فإن النجاح الذي حققه قطاع الشركات في تخفيض وحدة التكلفة قد جاء على حساب التوظيف الحذر.

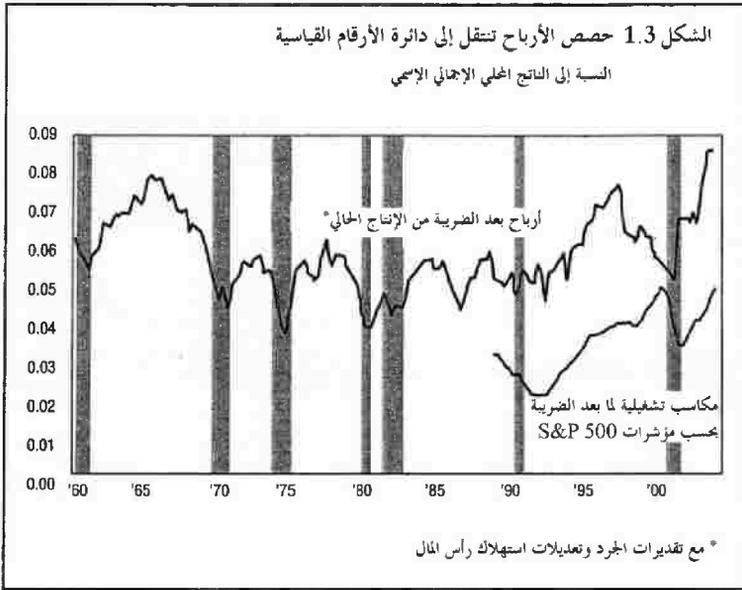
لقد كان للمكاسب السريعة في الإنتاجية التي تحققت خلال السنوات القليلة الماضية أثر إيجابي مرحب به على تنامي أرباح الشركات. والواقع إن هوامش الربح عند الشركات قد قفزت إلى أرقام قياسية عصرية (انظر الشكل 1.3).



المصدر: وزارة التجارة الأمريكية

وحيث إنه لا يوجد سبب كامن يعلل لماذا لم تواصل هذه الهوامش تحسنها، فإن تداعيات المزيد من التحسن قد تكون لافتة للاهتمام: أي إن

التحسن الضمني في حصة الأرباح من الناتج المحلي الإجمالي قد تتجاوز أعلى معدلاتها السابقة وقد تزيد بهامش كبير عن التوقعات المتفائلة. وبرغم أن توزع الدخل قد يتفاوت إلى حد ما عبر مسار دورة الأعمال إلا أن حصص الدخل بما في ذلك هوامش الربح تميل للاستقرار النسبي في المدد الزمنية الطويلة. غير أن حصة الأرباح تهبط عادة هبوطاً حاداً خلال فترات التباطؤ في الأعمال وحين تتباطأ الشركات في إعادة تقييم عملياتها وتستعيد عافيتها في السنوات الأولى من التوسع في الإنتاج، والسبب في ذلك يكمن في كون الشركات بطيئة في إدراك حصول التحسن في البيئة الاقتصادية. وحيث إن الأرباح قد سجلت ارتفاعاً قياسيماً فإنه من المعقول أن نتوقع بداية الاستقرار في اتساع الهامش.



المصدر: وزارة التجارة الأمريكية وستاندرد أندبوز

بيد أن المسار الأكثر احتمالاً للأحداث يشير إلى أنه مع تزايد تفاؤل الأعمال وحين تبدأ الشركات ببناء قدراتها استعداداً لتنامي مبيعاتها سوف يستقر التزايد في هامش الأرباح. ومن المرجح أن تتضمن عملية بناء المزيد من

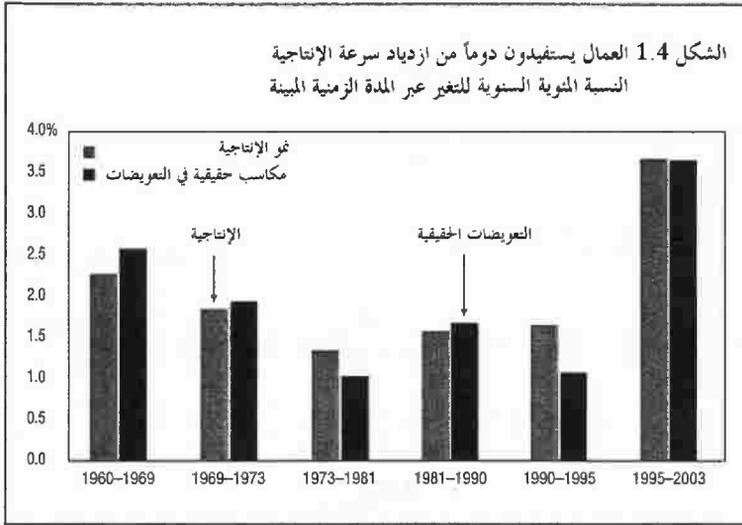
القدرات رغبة متزايدة في توظيف المزيد من العمال. وإن لم يحصل هذا الأمر - أي إذا واصلت الإنتاجية تقدمها بحسب تلك السرعة الاستثنائية للسنة السابقة أو نحو ذلك، فإن مضمون ذلك يعني أن هوامش الربح سوف ترتفع كثيراً برغم ابتدائها بمستويات عليا قياسية. ومثل هذه النتيجة ليست مستحيلة بالطبع إنما هي بعيدة الاحتمال. والواقع أن مكاسب صافي الوظائف التي تحققت في الربع الثاني من عام 2004 قد أشارت إلى حصول تلك النتيجة المتوقعة.

الإنتاجية المتزايدة هي المفتاح لتعويضات متزايدة:

إن مشاعر القلق إزاء جودة ونوعية الوظائف المحدثة مؤخراً أمر يثير الدهشة. من الطبيعي أن يكون الانتعاش الحاصل في التوظيف الجديد مشجعاً ذلك أنه يشير إلى كون الشركات قد باتت أكثر ثقة في احتمالات الزيادة المستدامة في الإنتاج. ولكن يندر أن نجد عمالاً يواصلون عملهم في أول وظيفة يعينون فيها. ونتيجة لذلك، تمثل أول فرصة للعمل الخطوة الأولى في مسار يقود دوماً إلى فرص جديدة. وبناءً عليه، فإن التحسن في التوقعات الاقتصادية مضافاً إليه انخفاض في التضخم - إلى جانب مكاسب جيدة في الإنتاجية - تشير إلى توقعات واعدة بصورة استثنائية لصالح العمال.

وهذا يعني بعبارة أكثر وضوحاً أن سرعة النمو في الإنتاجية هي المفتاح لتحسين جودة الوظائف وازدياد التعويضات. ومع مرور الزمن، تنشأ مكاسب في الإنتاجية دوماً كتعويض متزايد للعمل، وهذا ما يعكس حال سوق للعمال يتسم بالتنافسية الواسعة. يشير الارتفاع الأخير في هوامش الربح حتى وصلت إلى الأرقام القياسية الحالية أن هذا التقدم الحاصل مؤخراً في الإنتاجية لم يكن متوقعاً بأكمله. وحيث أن الانتعاش يواصل تحسنه فمن المرجح أن تتعزز أيضاً توجهات تعويضات العمالة. والحق يقال إن توزيع الدخل القومي بين الأرباح والعمالة قد ظل ثابتاً نسبياً عبر فترات طويلة من الزمن (انظر الشكل 1.4).

وعلى أية حال، تعكس اختلافات الرأي الأخيرة بخصوص مكاسب دخل العمالة نوعاً من الفوضى والارتباك بخصوص مختلف إجراءات تعويضات العمالة. فالمكاسب في وسطي الأجر الساعي لعمال الإنتاج والعمال غير المشرفين، كما وردت في تقارير شهرية تم الحصول عليها من دراسة لمؤسسات الأعمال، تشير إلى أن الأجور قد تباطأت إلى نحو 2 بالمائة في الزيادة السنوية - وهو معدل ليس أكثر سرعة من سرعة التضخم الحاصل في السنة السابقة. وبالطبع فإن الزيادة غير المتوقعة في معدلات التضخم الحاصلة في مطلع عام 2004 قد عكست عوامل انتقالية من مثل ذلك الارتفاع الذي أصاب أسعار الطاقة. وكذلك سوف يعني التباطؤ التالي في التضخم ما هو أقل من رسم إضافي على الأجور الساعية.



المصدر: وزارة التجارة الأمريكية

لكن الأرقام الدالة على المكاسب الشهرية في وسطي الأجر الساعي لا تمثل إلا جزءاً من إجمالي تعويضات العمالة ذلك أنها لا تتضمن تعويضات المديرين والكثير من المهن التخصصية. كما أن هذه المكتسبات لا تتضمن العمولات التي

تدفع لموظفي المبيعات. إضافة لذلك فهي لا تتضمن كذلك الإعانات التي تمنح للموظفين والتي تشكل نحو 25 بالمائة من إجمالي تعويضات العمالة.

"مؤشر تكلفة التوظيف" الذي يقدم تصوراً واضحاً لتعويضات العمال يشير إلى ارتفاع سنوي في التعويضات المدنية قدره حوالي 3,5 إلى 4 بالمائة، وهذا المعدل أكثر سرعة من معدل التضخم. يشتمل هذا الارتفاع على زيادة قدرها 7 بالمائة سنوياً في تكلفة الإعانات بالإضافة إلى 2,5 بالمائة زيادة في الأجور. وإذا واصلت الإنتاجية نموها بمعدل 3 بالمائة سنوياً فمن المتوقع أن تزداد تعويضات العمالة بمعدل ثلاث نقاط مئوية عن سرعة التضخم، وعندما يصبح الانتعاش أكثر توازناً. أمام هذه المعطيات يمكن القول إن مشاعر القلق إزاء جودة ونوعية الوظائف الجديدة سابقة لأوانها.

العمال المحبطون حين يعودون سوف يلجمون انخفاض البطالة:

لو جاءنا زائر من الزمن الماضي القريب فسوف يصاب بالحيرة والارتباك إزاء ما يراه من أحداث اقتصادية حالية. وعلى سبيل المثال، سيبدو له انعدام النمو في الوظائف - برغم سرعة المكاسب في الناتج المحلي الإجمالي - أمراً محيراً لا يجد تفسيراً له. وسوف يتساءل هذا الزائر، أيضاً، عن سبب تزايد القلق العام حول التوقع المستقبلي للاقتصاد، لا سيما وأن معدل البطالة لا يتجاوز 5,5 بالمائة (انظر الشكل 1.5). لهذا سوف يفترض زائرنا أن هذا المعدل المنخفض للبطالة سوف يزيد من سرعة التضخم على الأقل، ذلك أن بطالة بمعدل 5,5 بالمائة كانت تعني في العقود المنصرمة من السنين أن الاقتصاد يمارس جهداً ينهك حدود القدرات.

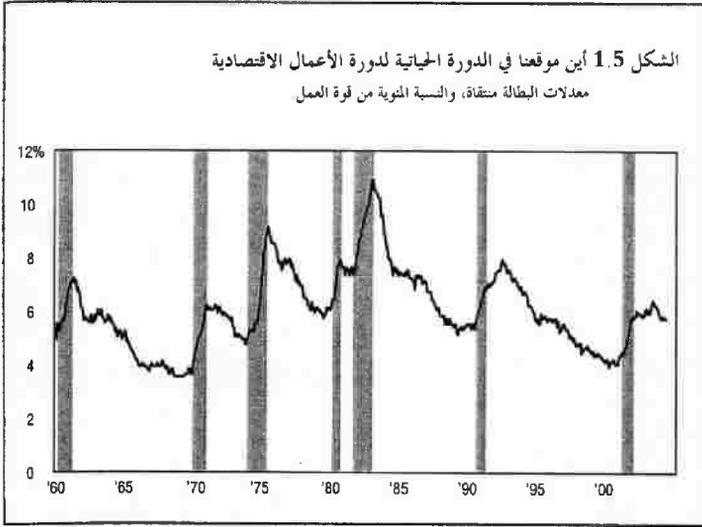
لكن تلك المرونة المتنامية في عرض سوق العمالة هي أحد العناصر اللازمة لفهم أداء الاقتصاد مؤخراً. وبسبب هذه المرونة الزائدة بات من العسير تفسير التغيرات في معدل البطالة.

هنالك عوامل عدة تشير إلى أن المعدل الحالي للبطالة - برغم كونه منخفضاً بحسب مقاييس الأعوام الثلاثين الماضية - ربما لا يعطي تمثيلاً صحيحاً للحالة الكامنة في سوق الوظائف. أول هذه العوامل مشاعر القلق العام إزاء توقعات الوظائف التي يكتنفها الغموض برغم الانخفاض النسبي لمعدل البطالة. والتوظيف الإجمالي بحسب جداول الرواتب، ومع أنه يشير إلى معدلات عالية، لم يستعد موقعه الذي كان عليه في الذروة في آذار/مارس عام 2001 إلا مؤخراً وذلك بعد انكماش وصل إلى مليونين في فترة الركود والتباطؤ التي ابتدأت في منتصف العام 2000. وثانياً، تلك الفجوة الواسعة بين نمو الإنتاج والتوظيف الجديد للعمالة تعيد إلى الأذهان أن الاقتصاد قد أظهر قدرة إنتاجية أكبر مما كان مفترضاً عموماً. وعلاوة على ذلك، تواصل الشركات إضافة المزيد إلى الإمكانيات الإنتاجية من خلال استثمار مبالغ قياسية في تكنولوجيا المعلومات وغيرها من التجهيزات الرأسمالية.⁽¹⁾ وثالث هذه العوامل، ذلك التضخم الحميد وانخفاض تكلفة وحدة العمالة - كما تؤكد ذلك الهوامش الربحية التي بلغت حداً قياسياً - والتي تشير إلى أن الموارد الإنتاجية في هذا البلد لا تزال غير مستغلة بالقدر الكافي. وأخيراً، إن معدل البطالة لم يرتفع كثيراً بالقدر الذي كان ممكناً توقعه، وذلك لأن أعداداً متزايدة من الشباب - وبخاصة من هم دون سن الخامسة والعشرين - قد آثروا العودة إلى الدراسة بعد أن لمسوا محدودية فرص الحصول على الوظائف بشكل فوري. من أجل ذلك، نجد أن تباطؤ نمو قوة العمل تعكس عوامل ذات علاقة بدورة الاقتصاد بدل أن تكون تغييرات ديمغرافية تحدث حسب مقتضيات العصر.

ويمكن القول بعبارة أخرى إن القيود على النمو تبدو أكثر مرونة مما يعتقدده الكثيرون. بل، وأكثر من ذلك، لا توجد قاعدة تجريبية بسيطة - مثل عتبة معدل البطالة - يمكن اعتمادها للحكم على الحدود القصوى للنشاط المستدام.

وأخيراً، وعلى الرغم من معدل منخفض نسبياً للبطالة - وهو تقليدياً المؤشر الأكثر وثوقاً لحيوية الاقتصاد - لا يوجد دليل مقنع بأن الاقتصاد الأمريكي قد وصل إلى، أو اقترب من، القيود الملزمة على القدرات.

لا يبدو أن المضامين المتعددة لهذه الاعتبارات تنعكس بكليتها على الأسواق المالية. فإن استبعادنا حدود القدرات، توجد أسباب معقولة تدعونا للتوقع بأن يبقى التضخم حميداً، لا ضرر فيه، لبعض الوقت. وواقع الأمر أن الإجراء المفضل لدى مصرف الاحتياطي الفدرالي المتمثل بالتضخم - أي مؤشر السعر المتسلسل للإنفاق الاستهلاكي الشخصي الأساسي مقيساً على أساس سنة بعد أخرى - قد حافظ على بقائه ضمن حزمة 1-2 بالمائة منذ العام 1996، وليس ثمة ما يدعو للتوقع بأن يتعدى المعدل تلك الحدود في أي وقت من الأوقات على المدى المنظور.



المصدر: وزارة العمل الأمريكية، ومكتب إحصاءات العمل - بيانات شهرية

وبالمقابل، يبدو أن المستثمرين يتوقعون أن يتسارع التضخم ليصل إلى 5ر2 بالمائة أو نحو ذلك.⁽²⁾ وإذا كانت مخاوف المستثمرين فيما يتعلق بالتضخم مبالغاً

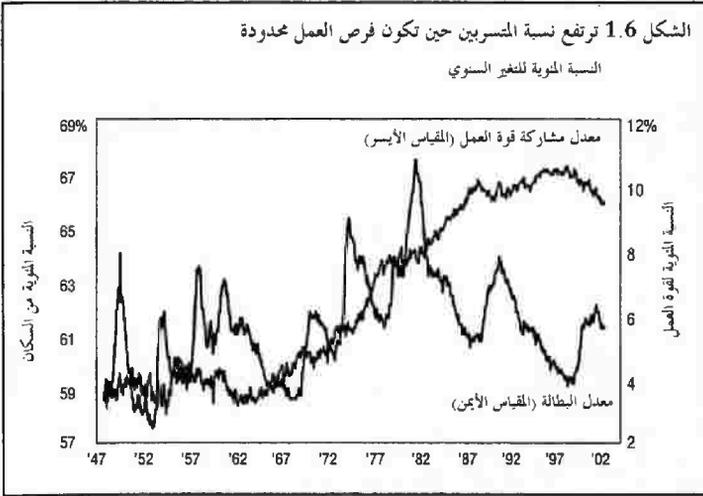
فيها فسوف يحافظ المصرف الاحتياطي الفدرالي على مزيد من الصبر فوق ما يتوقعونه. فالسياسة النقدية الإسعافية والتضخم الحميد والعرض الجديد المتباطيء لأسهم الدخل الثابت سوف تبقي أسعار الفائدة للمدى الطويل منخفضة نسبياً، وهذا ما يساعد في دعم الأسعار المرتفعة للأسهم استجابة للمكاسب الجديدة في الأرباح.

ثمة نقطتان ينبغي التوقف عندهما فيما يتعلق بسلوك قوة العمل. النقطة الأولى هي معدل المشاركة. فقد لوحظ أن هذه المشاركة قد باتت أكثر حساسية لدورة الأعمال. وأثارها متماثلة ومتساوقة في كلتا الحالتين، السلبية والإيجابية، حيث لوحظ أثر "العامل المحبط" في أوقات الركود الاقتصادي، وأثر "العامل المتفائل" في أوقات الانتعاش. وقد بات هذان الأثران أكثر وضوحاً مما كان عليه الحال في الماضي.⁽³⁾ والنقطة الثانية تتمثل في ظهور توجه لدى العامة من الناس نحو معدلات أعلى للمشاركة - وذلك إذا بقي التوزع السكاني على حاله ثابتاً لا يتغير. وعموماً، فإن ارتفاع نسبة مشاركة المرأة قد طغت على نسبة مشاركة الرجل التي أخذت تميل للانخفاض، وبخاصة عند كبار السن.

وهناك أيضاً عوامل أخرى سوف تؤثر في المعدل الحقيقي للمشاركة على المدى الطويل. وأول هذه العوامل التغير الذي سوف يطرأ على توزع الفئات العمرية للسكان. فمن جهة سوف تتخفف معدلات المشاركة بسبب الشيخوخة التي سوف تصيب ذلك الجيل من السكان الذين ولدوا في فترة ارتفاع نسبة الولادات في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية (1947 - 1961)، علماً أن ارتفاع معدلات توقعات الحياة عند الولادة قد تزيد من نسبة مشاركة كبار السن. ومن ناحية أخرى، وفي الوقت نفسه سوف تؤثر العمالة الوافدة في تخفيض توزع الفئات العمرية وبالتالي ترفع معدلات المشاركة. ولذلك يلاحظ أن تباطؤ الهجرة الوافدة في أعقاب أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر من شأنه أن يخفف

معدلات النمو في قوة العمل وكذلك معدلات المشاركة. ولكن من المرجح أن يكون هذا التباطؤ مؤقتاً حيث تبين أن الهجرة الوافدة قد تزايدت سرعتها مؤخراً لتعود إلى معدلاتها قبل الحادي عشر من أيلول/سبتمبر.

ولكن لا بد من القول إن الانخفاض الحاصل مؤخراً في معدل مشاركة قوة العمل كان كبيراً لم نشهد مثيلاً له في الماضي (انظر الشكل 1.6). وقد ترافق هذا الانخفاض مع تباطؤ في قوة العمل أشد من التباطؤ في التوظيف، وعلى وجه الخصوص في العام المنصرم. ونتيجة لذلك نجم عن انخفاض أعداد الأفراد الذين يبحثون عن عمل انخفاض ملحوظ في معدل البطالة للعام الفائت، على الرغم من أن معدل التوظيف لم يرتفع إلا بنسبة متواضعة.



المصدر: وزارة العمل الأمريكية

وبهذه الحالة، يمكن القول إن المرونة الجديدة في "عرض" عمال جدد قد أضعف منفعة معدل البطالة باعتبار أن هذا المعدل مؤشر للضغط على موارد العمل. فإذا كان عرض العمل ينمو وينشأ من الباطن - أي إنه قد صار أكثر حساسية لقوة سوق العمل - عندئذ قد لا يكون الانخفاض في البطالة إشارة بأن

أسواق العمل آخذة بالتحسن. والواقع إن سوق عمل قوي من شأنه أن يشكل إغراءً لعمال جدد، ما يؤدي بالتالي إلى استقرار في المعدل أو ربما إلى فترة تزداد فيها نسبة البطالة حين يتحسن سوق الوظائف.

التسرب في فئة العمر المدرسي تطور دوري (مؤقت)

إن فهم طبيعة انخفاض معدل المشاركة ومعرفة ما إذا كان في الآونة الأخيرة نتيجة هيكلية بصورة رئيسية أم هو ناجم عن قوى دورية لها صلة بدورة الاقتصاد أمر على قدر كبير من الأهمية في تفسير التطورات الحاصلة مؤخراً وتداعياتها على الأخطار المستقبلية للتضخم. كما أن توقع تغييرات مستقبلية في هذا المعدل سوف يؤثر في أية أحكام تصدر بخصوص درجة التباطؤ في الاقتصاد. ولهذا السبب من المرجح أن يكون لهذا الأمر أثر مهم جداً على السياسة المستقبلية لمصرف الاحتياطي الفدرالي، وكذلك على التوقع المستقبلي لأسعار الفائدة على المدى الطويل.

يبدو من المعقول الاستنتاج أن العوامل الخاصة بالهيكلية ليست التفسير الرئيسي لنمو قوة العمالة أو لانخفاض مشاركة قوة العمالة في الآونة الأخيرة. ومن الممكن استبعاد الهجرة الوافدة من كونها عاملاً مهماً. ليس ثمة شك أن الهجرة الوافدة قد تباطأت عقب الهجمات الإرهابية بتاريخ الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عام 2001. ومع ذلك تزايدت أعداد طلبات الحصول على الإعانات المالية الخاصة بالهجرة ولائحة الطلبات المتوقفة تتزايد باطراد حتى وصلت إلى أرقام قياسية.

ومن ناحية أخرى قد يكون قرار نسبة لا بأس بها من النساء بالبقاء في المنزل ورعاية الأسرة من الناحية النظرية تفسيراً ذا صلة بهيكلية هذا السوق في تباطؤ نمو قوة العمل. بيد أن أحدث البيانات تشير إلى أن أعداد الرجال المنسحبين من قوة العمل تفوق أعداد النساء. وهذا الواقع يتناقض مع الحكمة

التقليدية القائلة إن النساء وبسبب ما لديهن من خيارات واسعة - أي بمقدورهن الاختيار بين العمل والبقاء في المنزل لرعاية الأسرة، أو الأمرين معاً - هن الأكثر احتمالاً من نظرائهن الرجال للبقاء في المنازل عندما تكون فرص العمل محدودة. وبناءً عليه فإن الانخفاض الملحوظ في مشاركة المرأة في قوة العمل هو أمر مؤقت في أكثر الاحتمالات.

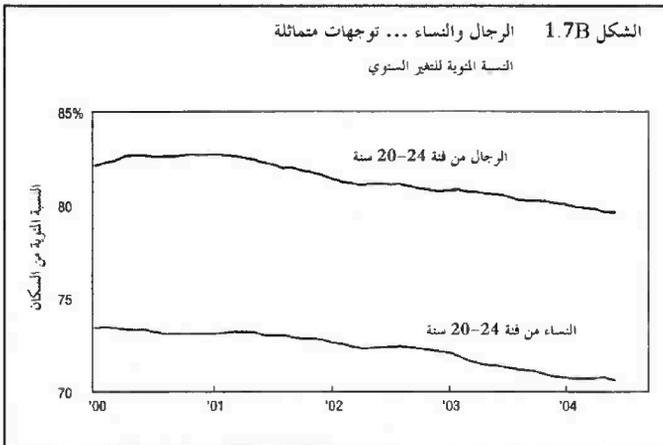
وهكذا، فإن العوامل ذات الصلة بالدورة الاقتصادية هي التفسير الأقوى لهذا الانخفاض الحاصل مؤخراً في معدل مشاركة قوة العمل. وما يؤكد هذا التفسير تلك النزعات المتباينة والمتشعبة لدى مختلف الفئات العمرية. ولعل الإشارة اللافتة أكثر من غيرها والتي تؤكد أن العوامل الدورية هي التفسير الأقوى لتباطؤ نمو قوة العمل هو ذلك الانخفاض الملحوظ في معدل مشاركة الشباب من الفئة العمرية 25 سنة أو أقل، لا سيما وأن الأفراد من هذه الفئة العمرية هم المصدر الرئيسي للعمال الجدد. (4) واللافت أيضاً أن معدل مشاركة من هم دون العشرين من أعمارهم قد انخفض بسرعة كبيرة لم نشهد مثيلاً لها طوال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث انخفضت هذه المشاركة من 54 بالمائة قبل سنوات عدة إلى 44 بالمائة حالياً. ولوحظ أيضاً توجهات مماثلة في الفئة العمرية 20-24 سنة (انظر الشكلين 1.7a و 1.7b). الجدير ذكره أن هذه التطورات نفسها قد لوحظت قبل عشر سنين. لكن هذه الفئات عادت تدريجياً إلى قوة العمل عندما استعاد الاقتصاد عافيته.

من الطبيعي أن يكون عدد النسوة اللاتي في عمر الإنجاب ما بين الخامسة والعشرين والرابعة والثلاثين المشاركات في قوة العمل أقل من عدد الرجال المشاركين من هذه الفئة العمرية نفسها. ولكن الفروق بين الرجال والنساء حتى في هذه الفئة ذاتها قد أخذت تتضاءل منذ عقد الستينيات من القرن المنصرم. ومع أن توقعات علماء الديمغرافيا منذ بعض الوقت تشير إلى قرب استقرار هذا

التضاؤل في الفروق، إلا أنه حتى الآن لا توجد دلائل لهذا الاستقرار. فمثلاً تشير الإحصاءات إلى أن نسبة مشاركة النسوة من هذه الفئة العمرية قد تعثرت إبان الركود الاقتصادي عام 1990 وأخذت بالانحدار منذ عام 2000. وبرغم ذلك، كان للعوامل الدورية أثر واضح في تفاقم هاتين الحالتين المؤثرتين في التوجه العام.



المصدر: وزارة العمل الأمريكية



المصدر: وزارة العمل الأمريكية

يشير أحد التطورات الهامة الحاصلة في السنوات الأخيرة أن الزيادة الحاصلة في معدل مشاركة المرأة في قوة العمل منذ عقد الستينيات من القرن العشرين سوف تستمر على الأرجح. وواقع الحال يؤكد أن ثمة ارتفاعاً جيداً في معدلات مشاركة المرأة علماً أن الفجوة لا تزال كبيرة بين مشاركة المرأة والرجل. والمشاهد حالياً أن أعداداً كبرى من الفتيات يواصلن تعليمهن الجامعي وبمعدلات تفوق معدلات التعليم الجامعي عند الذكور. وهذا مؤشر قوي إلى استمرار تزايد نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل، ذلك أن الفتيات اللاتي يتخرجن من الجامعة سوف يشاركن في قوة العمل واحتمالات هذه المشاركة أكبر من احتمالات مشاركة من هن أقل تعليماً. وفي هذا السياق تشير الإحصاءات إلى أن نسبة مشاركة الخريجات تبلغ 77ر7 بالمائة، بينما تبلغ نسبة مشاركة من حصلن على قسط من التعليم الجامعي 72ر1 بالمائة، في حين تبلغ نسبة من أنهين دراسة المرحلة الثانوية ولم يحصلن على تدريب جامعي 63ر3 بالمائة، أما نسبة مشاركة من لم يكملن المرحلة الثانوية فتبلغ 54ر4 بالمائة. إضافة لذلك، كان لارتفاع معدلات العمل التطوعي الإضافي - وهذا ما يشير إلى قيام أرباب العمل بتزويد العمال بخيارات متعددة - شأن في رفع وتيرة معدلات مشاركة المرأة في قوة العمل.

ومن هنا يمكن القول إن الانخفاض الحاصل مؤخراً في نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل تعكس بكل تأكيد عوامل لها صلة بالدورة الاقتصادية، وليس عوامل هيكلية أو ديمغرافية. وما يعزز هذا الاستنتاج خبرة العمل لدى العمال الأكبر سناً التي تشير إلى أن ثمة احتمالاً كبيراً لعودة العمال إلى سوق العمل عندما يتحسن الوضع الاقتصادي وتتوفر فرص العمل بكثرة.

من جهة أخرى، ساد الاعتقاد منذ فترة وجيزة أن الزيادة الحاصلة في ثروة الأسرة إبان عقد التسعينيات من القرن العشرين وما رافقها من ارتفاع أسعار الأصول والأرصدة قد تشجع الأفراد على التقاعد المبكر. ولكن لا توجد معطيات

تدل على حصول هذا الأمر. بل إن ثمة احتمالاً أن بعض الانخفاض الحاصل في معدل المشاركة الإجمالية قد لا يتغير خلال السنوات المقبلة حين يظهر التحسن في سوق الوظائف.

وخلافاً لذلك الاعتقاد، تشير الدلائل إلى ارتفاع معدلات مشاركة العمال الأكبر سناً. وعلى سبيل المثال، كانت معدلات مشاركة الأفراد من الفئة العمرية 45-54، رجالاً ونساءً، مستقرة أو هي في تصاعد. وكذلك الأمر، توجد أدلة بأن العمال الذين بلغوا سنّاً يدينهم من التقاعد (55-64 سنة) يميلون للبقاء في أعمالهم. وهذا هو ملاحظ أيضاً عند العمال الأكبر سناً. إن هذه النتيجة تتسجم مع اثنتين من التطورات، هما: ارتفاع متوسط العمر المتوقع وانخفاض الأهمية النسبية للعمل اليدوي.

وعلى أية حال، فإن انخفاض معدل المشاركة في قوة العمل من الأفراد الذين لا تزيد أعمارهم عن الخامسة والعشرين لا يزال يشكل لغزاً محيراً. فإذا عاد العمال الشباب إلى الدراسة بسبب ضعف أسواق العمل وازدياد الدخل النسبي للعمال المتعلمين (أو ما يسمى علاوة تشجيعية للمتعلمين)، عندئذ ربما يكون غيابهم عن قوة العمل مؤقتاً. لكن هؤلاء العمال الذين عادوا للدراسة إثر طفرة التوظيف في الشركات ذات العناوين بالبريد الإلكتروني التي انتشرت في أواخر عقد التسعينيات من القرن العشرين سوف يعودون للعمل من فورهم ويبيدهم أوراق اعتماد تسهل توظيفهم. وأما إذا كان هؤلاء العمال الشباب المنسحبون من قوة العمل

يعملون في وظائف عرضية غير معروفة - أو فيما يسمى بالاقتصاد تحت الأرضي - فسوف يعودون للمشاركة في قوة العمل الرسمية حين تتحسن فرص العمل، إنما دون أن يكتسبوا المهارات ودون أن يكون بيدهم أوراق اعتماد وثبوتيات.

وما يدعو للدهشة حقاً أنه لا توجد معطيات تحسم هذه المسألة. فالإحصاءات المتوفرة حول أعداد الطلبة في الجامعات أو في المرحلة الجامعية الأولى أو كليات القانون أو الطب أو طب الأسنان أو كليات إدارة الأعمال سطحية وهزيلة وغير حديثة. في خطاب ألقاه مؤخراً رئيس المصرف الاحتياطي الفدرالي ألان غرينسبان Alan Greenspan أشار إلى أن عدد الطلبة المنتسبين إلى كليات المجتمع لم يرتفع بشكل ملحوظ. في حين تشير أرقام أخرى إلى عكس ذلك القول. فقد أشارت الإحصاءات الصادرة عن "مجلس المعاهد الجامعية Council of Graduate Schools أن نسبة التسجيل في تلك المعاهد ارتفعت بمعدل 2 بالمائة عام 2000، بعد زيادات سنوية بلغت 1 بالمائة خلال الأعوام 1986-2001. وكذلك أشارت بعض الجامعات إلى زيادات بلغت 50 بالمائة في الدراسات التخصصية وفي التعليم المستمر.⁽⁵⁾

خلاصة القول، إن المجموعة الفاعلة من العمال الجاهزين للعمل - بما فيهم أولئك الذين عادوا للدراسة - هي في أغلب الاحتمالات أكبر كثيراً من تلك التي أشارت إليها الإحصاءات الحكومية لقوة العمل الراهنة، ومن تقديراتها بخصوص العمال المحبطين. لذلك، فإنه عندما تتحسن أحوال سوق الوظائف وحين تكبر قوة العمل استجابة لهذا التحسن فإن الإنتاج المحتمل للاقتصاد سوف ينمو أيضاً.

وختاماً يمكن القول إن سوق الوظائف سائر نحو التحسن. وبالطبع لا يزال أمام الاقتصاد الأمريكي شوط طويل قبل أن يعود إلى التوظيف الكامل. وفي الوقت نفسه ثمة دلائل تشير إلى أن التوظيف يتقدم للأمام بمعدلات تفوق التوجه العام، وهي دلائل من شأنها أن تهدئ المخاوف السابقة بأن الاقتصاد لن يستمر في استرداد عافيته على أساس سليم مستدام حتى يحصل انتعاش كامل في التوظيف.

هوامش الفصل

1- انظر المقالة بعنوان "US Investment Surge and The Fed: Capacity Growth Lowers" Inflation Threat المنشورة في مجلة Global Issues بتاريخ 2004/3/2 - JP Morgan ..Securities Inc

2- في منتصف العام 2004 ارتفع المعدل التفاضلي لعشر سنين بين العائدات التقليدية والعائدات TIPS لأسهم الخزينة المحمية من التضخم حتى وصل إلى 275 بالمائة. لكن صنف الأرصدة TIPS لا يعطي الإشارة الصحيحة لتوقعات التضخم ذلك أن هذا السوق يعد جديداً نسبياً ولا يتميز بالسيولة. إضافة لذلك فإن عروض سندات الخزينة تضعف إقبال المستثمرين الذين يؤثرون عدم الاستثمار في TIPS حتى يكونوا على بينة من أدائها لفترة لا تقل عن خمس سنوات. وبرغم ذلك، فإن بعض الدراسات الاستطلاعية حول توقعات المستثمرين إزاء التضخم - نذكر منها دراسة Livingston ودراسة مصرف الاحتياطي الفدرالي في فيلادلفيا للمتنبئين المحترفين والدراسات التي قامت بها جامعة متشغن ودراسة Blue Chip Consensus للمتنبئين من القطاع الخاص - تشير إلى أن توقعات تضخم مؤشر سعر المستهلك لم تدخل في دورة الأعمال هذه، حتى بعد أن انخفض التضخم الاستهلاكي الأساسي من نحو 3 بالمائة إلى 1 بالمائة.

3- التقديرات التي تتشرها وزارة العمل لمجموعة العمال الجاهزين للعمل تتضمن تقديرات موسعة لاحتمالات عرض العمالة. فهي تشمل الأفراد العاطلين عن العمل وبيحثون بجد عن فرصة كما تشمل أولئك الذين أصابهم الإحباط ولا يبحثون عن فرصة للعمل بشكل كاف لكي تشملهم الدراسة في عداد قوة العمل. ومن هذا المنطلق يمكن القول إن مجموعة العمال الجاهزين للعمل تشكل تقديرات ضيقة بخصوص احتمالات عرض العمالة، لا سيما وأنها تستبعد الأفراد الذين لم يجدوا فرصة عمل فقرروا العودة للدراسة لاكتساب المزيد من المهارات.

4- انظر المقالة بعنوان "Beyond that Jobless Rate: It's Down as the Young Stop Look" المنشورة في مجلة Business Week بتاريخ 2004/3/15.

5- يعود الفضل في هذه المعلومات إلى Courtney Schlisserman من Bloomberg News. والأرقام المنشورة بخصوص أعداد الطلبة الذين تقدموا لامتحانات القبول، بما في ذلك GMAT وMCAT وGRE وLSAT قد تعطي تقديرات غير مباشرة لهذه التوجهات لكن هذه الأرقام غير متاحة بسهولة.

